



«أوجيه إنترناشيونال» دخلت النصف نفسه الذي دخلته مؤسسات الحريري الأخرى

النفوذ السياسي للرئيس الحريري بسبب الأزمة المالية الحادة التي يمر بها، بسبب ما تتعرض له شركته سعودي أوجيه في الرياض». ونشر الموقع شهادات قال إنها نقلت عن موظفين في تيار المستقبل يعملون في مؤسسات إدارية وإعلامية تابعة للرئيس الحريري، رفضوا الكشف عن هويتهم وأسمائهم «خوفاً من طردهم دون تعويضات». ونقل الموقع عنهم أنهم «لا يتقاضون رواتبهم منذ حوالي عام»، مفرداً مساحة واسعة للحديث عن «حياتهم المعيشية وعدم قدرتهم على دفع إيجارات منازلهم ولا أقساط مدارس أولادهم». وتحدث الموقع عن «عملية التشجيل التي طاولت أخيراً صحيفة المستقبل التابعة للحريري»، كما تحدثت عن الأزمة الاقتصادية في المملكة وانعكاس ذلك على قطاع الأشغال، ومنه شركة الحريري، وأعاد التذكير بمشكلة الموظفين الفرنسيين الذين لا يتقاضون رواتبهم منذ أشهر. ونقل عن أحد الصحفيين الذين يعملون في تيار المستقبل تمنيه بأن «تصبح الأمور في الرياض أفضل كي نتقاضى رواتبنا». وفيما لخص الموقع علاقة آل الحريري بالرياض، ومن ثم تحدثت عن الهبة السعودية للجيش اللبناني والتراجع عنها، وعدم الإستماع إلى كل دعوات الرئيس الحريري للملك السعودي سلمان بن عبد العزيز لعدم النخلي عن لبنان، رأى أنه «نتيجة لأزمته المالية فقد كان من الصعب أن يبقى الرئيس الحريري في الصدارة على الساحة السياسية في لبنان»، ورأى أن «أهم دليل على ذلك كان في الإنتخابات البلدية الأخيرة التي أعطت إشارات واضحة عن تراجع شعبيته أمام المجتمع المدني، والوزير أشرف ريفي في طرابلس». وأشار إلى أن مكتب الرئيس الحريري لا يزال يرفض حتى الآن «الإستجابة لمطلبنا إجراء مقابلة معه».

## تقرير

# إشكالات جرد الضنية: عصابات أم تأجيل لفتنة مذهبية؟

## عبد الكافي الصمد

حتى منتصف هذا الصيف، لم يكن أحد في منطقة جرد مريين، في أعالي جرود الضنية، يتحدث عن وجود «آخرين» في جرد الهرمل المقابل، ولا عن سنة وشيعة، بل كان الكل يتحدث عن «جيران» و«أهل» و«أصدقاء» و«معارف».

أغلب أهالي جرد مريين وعائلاته الذين يزيدون على 250، قبل أن ينزلوا مع بداية الشتاء إلى منازلهم في بلدي بقرصونا وسير، يقيمون في المنطقة صيفاً للزراعة بسبب خصوبة أرضها ووفرة المياه فيها. محمد شوك، أحد هؤلاء، يؤكد أنه «لم تحصل بيننا وبين جيراننا أهل الهرمل سابقاً أي إشكالات، ونحن نتبادل وإياهم الزيارات ونشارك في الأفراح والأتراح إلى أن وقع ما وقع».

فمنذ نحو شهرين، تواترت أحداث، أبطالها مسلحون مجهولون، تعرضوا بالسلب لمواطنين يعملون في الجرد ويقيمون فيه، أو يزورونه لقضاء عطلة نهاية

الأسبوع فيه، وبعضهم من خارج الضنية. أحد الذين سُلبت سيارته وأمواله وهاتفه، اضطر إلى أن يمشي حافياً نحو خمس ساعات في الجرد، بعدما سُلب حذاءه أيضاً، قبل وصوله منهكاً إلى منزل إحدى عائلات المنطقة التي قدمت له المساعدة.

للهولة الأولى، بقيت القضية تدور في فلك الأحداث العادية والفردية التي تشهدها أي منطقة لبنانية، قبل أن يرتفع عدد الحوادث المشابهة منذ نحو شهر، ما دفع رؤساء بلديات ومواطنين إلى إبلاغ المراجع الأمنية، طالبين التدخل تلافياً لتطور الأمور نحو الأسوأ، بعد تكاثر الحديث عن أن المعتدين يفرون شرقاً إلى منطقة الهرمل الجاورة.

غير أن الوضع بقي على حاله، واستمرت عمليات السلب والاعتداء، وبلغت أول من أمس حد اقتحام منزل سيدة من آل شوك في مزرعتها في جرد مريين بهدف سرقة سيارتها، ما دفع جيرانها إلى الاشتباك مع المسلحين الملتزمين،

فاصيب مواطن من آل شوك بطلق ناري، ما وثر الأجواء، ودفع عائلته وأهالي الجرد إلى الاستنفار وقطع الطريق بين الضنية والهرمل، وسط دعوات للأهالي إلى التسلح والصعود إلى الجرد دفاعاً عن أنفسهم وأرضهم. وشهد ليل السبت - الأحد انتشار عدد من أهالي المنطقة المسلحين، وأعلن خالد عبد العزيز شوك باسمهم «أننا لن نفتح الطريق قبل أن توفر الدولة الحماية لنا». ورفض اتهام أهالي الهرمل بالوقوف وراء هذه الأحداث، لكنه رأى أنه «يمكنهم

## جهاد الصمد:

المجرمون معروفون بالاسم من قبل الأجهزة الأمنية

القيام بمبادرة تجاهنا، مثل تسليم المعتدين علينا للدولة، أو رفضهم إيواءهم في مناطقهم، أو حسن جوار تاريخية ومصاهرات وعلاقات اجتماعية، إلى التدخل الفوري قبل فوات الأوان لوضع حد لهذه الممارسات، حرصاً على استقرار المنطقتين، وكي لا تفلت الأمور من أيدينا ويجري استغلالها لغايات سياسية أو طائفية أو مذهبية. وإذا لم يستطيعوا منع هؤلاء المجرمين ومحاسبتهم، فأضعف الإيمان رفع الغطاء عنهم وهدر دمائهم».

وناشد اتحاد بلديات الضنية الأجهزة الأمنية «التدخل السريع لوضع حد لهذه الظاهرة الشاذة التي قد تؤدي إلى تداعيات خطيرة، حفاظاً على سلامة وأمن الأهالي في الضنية والهرمل وجوارهما». فيما طالبت بلدية بقرصونا «بخطة أمنية نستطيع من خلالها حماية أهلنا المقيمين في مزرعة جرد مريين وجوارها حتى لا تستثمر هذه الحوادث للإيقاع بين أهالي الجرد من جهة، وبين السنة والشيعه من جهة أخرى».

وأكد النائب السابق جهاد الصمد، الذي اتصل برئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة تمام سلام والوزير محمد فنيتش، أن «هؤلاء المجرمين معروفون بالاسم من قبل الأجهزة الأمنية، وعليها توقيفهم»، لافتاً إلى أن «أهالي الضنية قادرون على حماية أنفسهم، لكنهم يتركون للدولة اللبنانية أن تتولى هذه المهمة».

ودعا «عشائر الهرمل التي تربط بينها وبين عائلات الضنية علاقات حسن جوار تاريخية ومصاهرات وعلاقات اجتماعية، إلى التدخل الفوري قبل فوات الأوان لوضع حد لهذه الممارسات، حرصاً على استقرار المنطقتين، وكي لا تفلت الأمور من أيدينا ويجري استغلالها لغايات سياسية أو طائفية أو مذهبية. وإذا لم يستطيعوا منع هؤلاء المجرمين ومحاسبتهم، فأضعف الإيمان رفع الغطاء عنهم وهدر دمائهم».

وناشد اتحاد بلديات الضنية الأجهزة الأمنية «التدخل السريع لوضع حد لهذه الظاهرة الشاذة التي قد تؤدي إلى تداعيات خطيرة، حفاظاً على سلامة وأمن الأهالي في الضنية والهرمل وجوارهما». فيما طالبت بلدية بقرصونا «بخطة أمنية نستطيع من خلالها حماية أهلنا المقيمين في مزرعة جرد مريين وجوارها حتى لا تستثمر هذه الحوادث للإيقاع بين أهالي الجرد من جهة، وبين السنة والشيعه من جهة أخرى».